ونفقه الولد الموسر لاحد على الاب ق ل وان كان الولد معسرا لان
يقدر على النفقة عليهم فهذا على وجهين اما ان يقدر على الكسب او لا يقدر فان
قدر فالقاضي يفرض عليه في نفقتهم فيكتسب فينفق عليهم لان النفقة الاولاد
تسقط عن الاولاد بالعسر وان لم يقدر فالقاضي يفرض ويامر المراة حتى تقترض
على الزوج فاذا ايسر طالبته بذلك وذلك لو قالت المراة في هذا الوجه افرض
لولدي عليه حتى استدين لهم وانفق عليهم الي ان يجد ما يعطيني فارجع به عليه
فلها ذلك فاذا فعل القاضي ذلك واستدانت وانفقت عليهم فلها ان ترجع
بذلك عليه اذا ايسر ك وكذلك لو كان للاب واحد النفقة لكن امتنع
من النفقة عليهم فرض لهم القاضي عليه فامتنع من الاداء امرها القاضي ان
تستدين عليه وينفق عليهم لترجع بذلك على الاب ولذلك ان فرض القاضي
النفقة عليهم وتركهم بلا نفقة فاستدانت الام وانفقت عليهم بامر القاضي
فانها ترجع على الاب بذلك لان للانفاق بامر القاضي حالا نفاق بامر الاب
ك ان لم يكن استقلا نت عليه بجد الفرض ولكنها نوايا هون
من مسالة الناس لم ترجع على الاب بشيء لانهم اذا ساكلوا واعطوا صار ذلك
ملكا لهم واذا صار مقدارا لكفاية ملكا لهم سقطت النفقة عن الاب وان
اعطوا مقدار نصف الكفاية سقط نصف النفقة عن الاب ونصح الاستدانة
بجد ذلك في النصف وليس هذا في حق الاولاد خاصة بل في جميع نفقة المحارم
اذا كلوا من مسالة الناس لا يكون لهم حق الرجوع على الاب فرضت نفقتهم
عليه لانهم لما اعطوا استغنوا فلا خلاف نفقة الزوجة ك
ونفقة الولد الصغار الذكور والاناث على الاب لا يشاركه في ذلك احد
ينفق عليهم الي ان يدركوا لقوله تعالى وعلى المولود له رزقهن وكسوتهن
والمولود له الاب ق ل فاما الولد الذكور اذا بلغوا حد الكسب
ولم يبلغوا في انفسهم لعجز لم يصيروا بالغين فان اراد ان يسلمهم في عمل
ليكتسبوا وينفق عليهم من ذلك فله ذلك وكذلك لو اراد الاب ان يواجر
في عمل او في خدمة فذلك له لان فيه منفعة فانه يتعلم الكسب هذا اذا كان

عن النفقة

الولد

الولد من الذكور فاما اذا كان من الاناث فليس له ذلك لان المستاجر يخلوا
بها وذلك منهي في الشرع فاذا فعل فللولد الذكور ان ياخذ كسبهم وينفق
عليهم من كسبهم لان ذلك ملكهم ونفقة الولد في ماله اذا كان له مال وما
فضل من نفقته فان الاب يحفظ ذلك عليهم الي بلوغهم كبار اموالهم ق ل
وان كان الاب مسرفا لا يؤمن على ذلك فالقاضي يخرج ذلك من يده ويسلمه
الي يد امين ليحفظ لهم فاذا بلغوا سلم اليهم وهذا لا يختص بهذا المال
بل كل مال الصبي ه ق ل ولو كان للصبي ام مطلقة وقد خرجت من العدة
فاحتاجت الي ان ينفق عليها من كسب ولدها فعل ذلك بها لان الاب
اذا احتاج اليه جاز له ان ياخذ مقدار حاجته فهذا الام اذا احتاجت
كان لها ان تاخذ ق ل واما الولد الاناث فنفقتهم على الابوين جميعا
على الام الثلث وعلى الاب الثلثان ولذلك الولد الذكور اذا كان به زمانة
وقد بلغ فنفقته على الاب هذا ذكر الخصاف رحمه الله وهذا روى
الحسن عن ابي يوسف عن ابي حنيفة رحمهم الله ذكر الخصاف في باب
النفقات وذكر في ظاهر الرواية ان نفقتها على الاب واجمعوا ان نفقة
الولد الصغير ذكرا كان او انثى كلها على الاب في ظاهر الرواية سوى
بين الصغير بين البالغ الزمن والبالغة الانثى وعلى رواية الخصاف
ورواية الحسن فرق وجه ظاهر الرواية قوله تعالى وعلى المولود له
ذكر قسم من غير فصل ووجه رواية الخصاف والحسن انه اجمع في الصغير
للولاية والمؤنة في جانب الاب حتى كانت صدقة فطرته عليه واختص
بتحمل المشقة ولا كذلك الزمن والبالغة الانثى لانه وجد المؤنة حتى وجب
عليه النفقة لم توجد الولاية حتى لا تجب عليه صدقة فطرها فلا تختص

الباب الثالث والسبعون

في النفقة على الابوين على ذي الرحم المحرم ذكر عن زيد بن ثابت قال
سمعت كل وارث فقدر ما ورث هذا اذا كان عن زيد وهو مثله احلف نبينا
الصحابة رضوان الله عليهم اجمعين ق ل عمر رضي الله عنه يجب النفقة على

Copyright Reserved University

Created with PDFsharp 1.2.1269-g (www.pdfsharp.com)